

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2019/11/Report
2 August 2019
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة الموارد المائية عن دورتها الثالثة عشرة
بيروت، 27-28 حزيران/يونيو 2019

موجز

عقدت لجنة الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة في بيروت، في 27 و28 حزيران/يونيو 2019. ونظرت اللجنة في البنود المدرجة على جدول أعمالها. وتناولت هذه الدورة مواضيع محورية، من أهمها أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، والترابط بين المياه والطاقة في المنطقة العربية، والتعاون الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ. كما استعرض المشاركون تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية عشرة، والتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا، والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال الموارد المائية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لما دار من مناقشات في مختلف جلسات الدورة والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1 مقممة
		<u>الفصل</u>
3	3-2 أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثالثة عشرة
3	3 ألف- التوصيات العامة
3	 باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا
4	 جيم- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
5	39-4 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	25-4 ألف- المياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030
9	31-26 باء- التعاون الإقليمي في مجال تغير المناخ في المنطقة العربية
10	34-32 جيم- التقدم المحرز منذ الدورة السابقة للجنة
11	39-35 دال- قضايا برنامجية
12	45-40 ثالثاً- تنظيم أعمال الدورة
12	40 ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها
12	42-41 باء- الافتتاح
12	43 جيم- الحضور
13	44 دال- انتخاب أعضاء المكتب
13	45 هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
		<u>المرفقات</u>
14	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
16	 المرفق الثاني- قائمة الوثائق

مقدمة

1- عقدت لجنة الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثالثة عشرة في بيروت، يومي 27 و28 حزيران/يونيو 2019، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رقم 205 (د-18) المؤرخ 25 أيار/مايو 1995، الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب قراره 26/1995 المؤرخ 24 تموز/يوليو 1995، بشأن إنشاء لجنة للموارد المائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثالثة عشرة

2- اتخذت لجنة الموارد المائية في ختام دورتها الثالثة عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء وبعضها إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات العامة

3- الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للجنة الموارد المائية وبالأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية بين الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة، واقتراح عقد لجنة الموارد المائية بشكل سنوي لتعزيز عملها وفعاليتها، مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات المتبعة داخل الأمم المتحدة لتفعيل هذه التوصية.

باء- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

(أ) إيلاء الأولوية لتنفيذ السياسات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه وفقاً للاحتياجات والظروف الوطنية والمحلية في ظل ندرة المياه في المنطقة العربية، وتحفيز إدراج الأهداف والمقاصد والمؤشرات المتعلقة بالمياه في خطط التنمية الوطنية والقطاعية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع المياه؛

(ب) تعزيز الاتساق بين السياسات في قطاعات المياه والطاقة والغذاء، والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ والعوامل الطبيعية على هذه القطاعات؛

(ج) تعميق التعاون الإقليمي في المجالات ذات الصلة بأمن الطاقة والمياه والغذاء من خلال دعم البحث والتطوير، ونقل المعرفة، وتوطين التكنولوجيات الجديدة والخضراء المناسبة للظروف المحلية؛

(د) تعظيم الاستفادة من الخدمات التي يوفرها المركز العربي لسياسات تغير المناخ في الإسكوا من بيانات وتحليلات وخدمات ومشاريع وشراكات، للاسترشاد بها في بلورة سياسات واستراتيجيات أكثر تكاملاً في قطاع المياه؛

(هـ) التنسيق بين الأوساط المعنية بتغير المناخ وتلك المعنية بالحد من مخاطر الكوارث لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وإعداد التقارير الإقليمية والوطنية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً المقدمة في إطار اتفاق

باريس، والتقارير الوطنية بموجب إطار سندياي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والتقارير الوطنيّة الطوعيّة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) موافاة الأمانة التنفيذيّة بالبيانات والمعلومات بشأن الآليات والطرق المتّبعة لرصد التقدّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتّصلة بالمياه على الصعيد الوطني، وإطلاعها على نقاط الاتصال للمبادرات والآليات العالميّة الخاصّة برصد مؤشّرات التنمية المستدامة المتعلّقة بالمياه، لتسهيل عمليّة التنسيق في جمع البيانات، وكذلك تزويدها بتقييم لمشاركتها في الدورات وورشات العمل التي تنظّمها الأمانة التنفيذيّة.

جيم- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذيّة للإسكوا

(أ) مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء من خدمات استشاريّة ودراسات وفعاليّات وبرامج تدريبيّة وورش عمل وطنيّة وإقليميّة، للتعلّب على التحديات التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمياه، ودعم الدول في تبادل الخبرات في ما بينها، وتوثيق التجارب الناجحة؛

(ب) تكثيف الجهود لتحويل المعرفة التي تنتجها الأمانة التنفيذيّة من خلال الدراسات والتقارير إلى أدوات ومنصّات تفاعليّة عمليّة، تستخدمها الدول الراغبة بذلك في عمليّة وضع السياسات وصنع القرار؛

(ج) الاستمرار في بناء قدرات الدول العربيّة لمواجهة التحديات المرتبطة بالمياه الجوفيّة والسطحيّة، بما في ذلك المياه المشتركة/العابرة للحدود، من خلال إعداد الدراسات وعقد الدورات التدربيّة والاجتماعات؛

(د) بناء قدرات دولة فلسطين من أجل الدفاع عن الحقوق المائيّة للشعب الفلسطيني؛

(هـ) تعزيز مفهوم الترابط في أمن الطاقة والمياه والغذاء وكيفيّة إدماجه في السياسات الوطنيّة من خلال وضع الدراسات التحليليّة وتعميم التجارب الرائدة وتيسير تبادل الخبرات؛

(و) ضمان مراعاة الأولويات الإقليميّة المتصلة بالمياه في آليات التتبّع العالميّة والإقليميّة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي الجهود المبذولة لدعم تنفيذ اتفاق باريس، وإطار سندياي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

(ز) مواصلة تقديم الدعم الفني في رصد تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير، مع مراعاة الخصوصيات الوطنيّة والإقليميّة، ولا سيما ندرة المياه، ودعم الدول الأعضاء في إعداد آليات لتضمين مؤشّرات ومقاصد الهدف 6 في الاستراتيجيّات والخطط الوطنيّة للموارد المائيّة، ودعم الأطر المؤسسيّة المعنيّة؛

(ح) الاستمرار في تطوير مخرجات المبادرة الإقليميّة لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائيّة وقابليّة تأثر القطاعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المنطقة العربيّة (ريكار)، بما في ذلك التوقّعات المناخيّة ودعم إعداد قواعد بيانات خسائر الكوارث، وربطها بإجراءات الحدّ من مخاطر الكوارث الناجمة عن الظواهر الجويّة المتطرّفة، مثل السيول والفيضانات والعواصف الرملية والغباريّة؛

(ط) مساعدة الدول الأعضاء في إعداد مقترحات لمشاريع تغيّر المناخ لعرضها على الجهات المانحة بغية الحصول على التمويل اللازم لتنفيذها؛

(ي) التعاون مع مكتب الأمم المتّحدة للحدّ من مخاطر الكوارث في إعداد تقرير التقييم الإقليمي للحدّ من مخاطر الكوارث والقيام بالرصد في إطار سندياي دعماً للبلدان العربيّة؛

(ك) دعم الدول الأعضاء في عملها في إطار العقد الدولي للعمل في مجال المياه من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، والمساهمة في أسبوع القاهرة للمياه، وفي الفعاليات الإقليمية الأخرى عن تغير المناخ والمياه، مع الحرص على تشجيع مشاركة الشباب فيها؛

(ل) المتابعة مع الدول الأعضاء لحثها على إطلاع الأمانة التنفيذية بشكل دوري على الجهود التي تبذلها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعنية بالمياه، وكذلك تطوير سبل التواصل مع الدول الأعضاء لتعريفها وإشعارها بأنشطة الأمانة التنفيذية في مجالي المياه وتغير المناخ.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- المياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية (البند 4 من جدول الأعمال)

4- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة [E/ESCWA/C.4/2019/3](#) عن دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، عملاً بتوصيات لجنة الموارد المائية في دورتها الثانية عشرة. واقترح رئيس اللجنة إرجاء تعليقات الدول الأعضاء على البنود 4 و5 و6 إلى ما بعد انتهاء عرض البند السادس.

5- وقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً نوّه فيه بالتقدم الكبير المحرز منذ الدورة السابقة، وأكد على جهود الإسكوا المستمرة في بناء القدرات وتنظيم المشاورات مع جميع الجهات المعنية لدمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية. وشدد على أهمية التكامل لتعظيم كفاءة العمل مشيراً إلى غياب إطار مؤسسي واضح لتنفيذ الأهداف، وضعف العمل المشترك وعدم متابعة البرامج المشتركة وتنفيذها. وأكد في هذا الإطار على ضرورة تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ وتعزيز المساءلة. واستعرض عدداً من التحديات المؤسسية التي تعوق تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما عدم اتساق السياسات، وغياب الأطر المناسبة للرصد والتقييم، وضعف/سوء إدارة المخاطر، وغياب التوعية.

2- تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية (البند 5 من جدول الأعمال)

6- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة [E/ESCWA/C.4/2019/4](#) عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية. وتوقّف ممثل الأمانة التنفيذية عند الهدف 6 الذي يعنى بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وعند أوجه الترابط بينه وبين أهداف ومقاصد ومؤشرات أخرى، لما لهذا الترابط من أهمية في تعزيز التنسيق والتكامل. وذكّر بالاجتماعات والفعاليات التي نظمتها الإسكوا في الدول العربية في عامي 2017 و2018 لمناقشة المسائل المتعلقة بالهدف 6 وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، كما أشار إلى المساعي التي تبذلها لزيادة التنسيق بين القطاعات واتساق السياسات. واستعرض الخطوات المقبلة التي ستتخذها الإسكوا في هذا الصدد، مثل التعاون مع مركز المياه والبيئة التابع لبرنامج الشراكة بين الأمم المتحدة للبيئة وشركة DHI، لإعداد تقرير إقليمي بشأن المؤشر 6.5.1 عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية. ودعا أخيراً الدول إلى تحديد جهة اتصال بينها وبين المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية (UNWATER-GEMI).

3- الترباط بين الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية
(البند 6 من جدول الأعمال)

7- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/C.4/2019/5 عن الترباط بين الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية. واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية متطلبات تعزيز الترباط بين الطاقة والمياه والغذاء، ولا سيما اعتماد نهج الترباط في خطط وبرامج التنمية الوطنية واعتماد سياسات متكاملة، بناء على دراسات تحليلية تستند إلى بيانات موثوقة. ثم ذكر الأنشطة المنفذة في هذا الإطار، من مشاريع ممولة من حساب التنمية في الأمم المتحدة، ومشاريع منفذة بالتعاون مع جهات دولية أخرى. واختتم باستعراض الآفاق المستقبلية، بما في ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لأوجه الترباط بين الطاقة والمياه والغذاء، وتطوير القدرات المؤسسية ذات الصلة.

8- وفي معرض المناقشة، اتفق المشاركون على أهمية التأكد من وصول التقارير المرسلة من الإسكوا إلى كل بلد، والأخذ بردود الفعل والتعليقات على محتواها. وأشار ممثل الأردن إلى أن المسؤولية في هذا الصدد تقع على عاتق الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء على حد سواء. وشدد على أهمية التنسيق ووجوب تفعيل دور الدول الأعضاء والحفاظ على التواصل المستمر، وضرورة الضغط من قبل الإسكوا لموافاتها بالتقدم المحرز. واعتبر من جهة أخرى أنه رغم زيادة الوعي بأهمية نهج الترباط في إدارة قطاعي الطاقة والمياه والتخطيط لهما، ما زالت الرؤيا في الدول الأعضاء غير واضحة عن الإمكانيات المتاحة وأولويات وأهداف الترباط على الصعيدين الوطني والإقليمي.

9- وأكدت ممثلة الكويت أن تقارير الإسكوا تعتبر مرجعاً، مشيرة إلى ضرورة تفعيل دور اللجنة أكثر، وإشراك الدول في إعداد جدول الأعمال. كما أشار ممثل الأردن في هذا الإطار إلى مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا، المعد بالتعاون بين المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية والإسكوا، كوثيقة مرجعية تتضمن أدلة علمية لدعم المفاوضات الجارية بشأن تقاسم مياه أحد الأحواض المشتركة بين البلدان المتشاطئة في المنطقة العربية. وأثنت ممثلة الكويت على أهمية دمج التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية. ونوّهت بالتقدم الكبير الذي أحرزه بلدها في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه واقترحت أن يُعرض موجز عن تقدم كل دولة في هذا المجال.

10- ولاحظ ممثل الجمهورية العربية السورية، من جهته، بعض الالتباس في تعاريف عدد من مؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وشدد على أهمية موازنة تعاريف المؤشرات العالمية مع السياق الوطني والإقليمي. وذكر على سبيل المثال المؤشر المتعلق بإدارة الأحواض المشتركة الذي لم يراع أوجه التعقيد في أحواض المنطقة العربية، وتمنى أن يكون للدول العربية قدرة على تعديل مثل هذه المؤشرات.

11- واقترح ممثل السودان وضع سقف لاستهلاك الطاقة في قطاع المياه، في حين اقترح ممثل مصر أن تضع الإسكوا مبادئ توجيهية لمفهوم الترباط بين الطاقة والمياه والغذاء وكيفية إدماجه في السياسات الوطنية، وتمنى على الإسكوا أن يكون لها دور في أسبوع القاهرة للمياه. وطلب ممثل قطر أن تقوم الإسكوا بمخاطبة الدول بعد كل ورشة عمل، بهدف تعميم النتائج وتشارك المعلومات، كما طلب ممثل المملكة العربية السعودية إلى الأمانة التنفيذية أن تسهم في تحسين الأوضاع على مستوى الاستثمار والعامل الاقتصادي.

12- وأثار ممثلا الجمهورية العربية السورية وموريتانيا، مشكلة الأحواض المشتركة، لا على مستوى المنطقة العربية فحسب، بل على مستوى الدول المجاورة من مناطق أخرى. وأشار ممثل موريتانيا إلى الحاجة إلى دراسة

لمعرفة حجم الأحواض المشتركة من ناحية الكمية والمصادر المتاحة، كما طلب إلى الإسكوا البحث عن مصادر لتمويل الدراسة.

13- وفي معرض الرد، رحبت ممثلة الأمانة التنفيذية بتعليق الدول على التقارير وأعربت عن اهتمام الإسكوا بالاستماع إلى ردود الفعل. وأفادت بوجود مجموعة من التقارير التي تعنى بقياس كلفة الطاقة والمياه والتمويل الأخضر. وأشارت إلى الدعم الذي تقدّمه الإسكوا في تطبيق ثلاث مبادرات ريادية تهدف إلى تفعيل مبدأ الترابط بين الطاقة والمياه، ضمن المشاريع الممولة من الأمم المتحدة، وشددت على أن تعميمها على المستوى الوطني يتخطى نطاق عمل الإسكوا، ويتطلب دعم الدول من خلال التشريعات والقوانين والاستثمارات من أجل تفعيل الترابط على المستوى الوطني ومواجهة التحديات الأخرى، ما يستلزم تعاوناً أكثر فعالية. وأوضحت أنه يمكن تعديل المؤشرات حسب اقتراحات الدول. وأكدت على مشاركة الإسكوا في أسبوع القاهرة للمياه.

4- حلقة نقاش: المياه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 7 من جدول الأعمال)

14- تناولت لجنة الموارد المائية في إطار هذا البند الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة ونظمت حلقة نقاش عن قطاع المياه في الدول العربية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعرضت أهم الإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء، وأبرز التحديات التي تواجهها، ومدى الاتساق في ما بينها.

15- واستهل ممثل عُمان النقاش بالإشارة إلى أنّ دولته تعدّ لرؤية عمان 2040 وتعمل على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بالتركيز على إعادة تدوير مياه الصرف الصحي. واستطاعت السلطنة أن توفر المياه النظيفة لنحو 98 في المائة من سكان المدن و88 في المائة من سكان الريف. كما أقرت تشريعات لتحسين إدارة الشؤون المالية وأعدت دراسات معمّقة عن آثار تغيير المناخ ووضعت برامج توعوية وطنية.

16- وأشار ممثل الأردن إلى استراتيجية قطاع المياه التي وضعتها الدولة لمدة 10 سنوات، متوقفاً عند صعوبة التخطيط على المدى البعيد نظراً إلى عدد اللاجئين السوريين الذي ناهز مليون و400 ألف لاجئ، ما دفع بالدولة إلى تعديل الاستراتيجية لتتلاءم مع الوضع الراهن. وأفاد أن 95 في المائة من السكان كانوا موصولين بشبكات إمداد المياه في عام 2018، ومع ذلك لا تصل المياه فعلياً إلى السكان إلا لفترات محدودة. وتعمل الدولة على إنشاء محطّتين لتحلية المياه، ما يستلزم تمويلاً كبيراً. وتطرّق أيضاً إلى الجهد المائي وتحديات تحقيق الهدف المتعلق بهذا المؤشر، وأبرزها توفير التمويل اللازم لمشاريع تطوير الموارد المائية، والتعاون بين الدول في إدارة المياه المشتركة ووضع اتفاقيات واضحة وقابلة للتعديل تناسب جميع الأطراف. ورداً على تساؤل عن نوع الرقابة على جودة المياه والجهة المسؤولة، أوضح ممثل الأردن أنّ مراقبة نوعية المياه تتم من منظور تشغيلي وأنّ وزارة الصحة ووزارة البيئة تتشاركان هذه المسؤولية.

17- وأفاد ممثل الجمهورية العربية السورية بأنّ واقع دولته يختلف كثيراً عن سائر الدول نظراً إلى ما للنزاعات والنزوح الداخلي من تداعيات على مؤشرات خدمات المياه والصرف الصحي. وشرح الخطة الوطنية لما بعد الحرب التي تتألف من أربع مراحل، وهي الإغاثة والتعافي والانتعاش والاستدامة. وأشار إلى أنّ الهدف الأساسي تحوّل من توفير مياه الشرب لجميع السكان إلى إعادة الخدمات إلى المناطق الآمنة، بما يسهم في حفظ كرامة السكان، وأنّ أساس تأمين الخدمات أيضاً تحوّل من حصّة الفرد من المياه إلى حصّة الوحدة السكنية من المياه، وهي مبادرة قيد التجربة لمحاولة الحدّ من الاستخدام غير الرشيد للمياه. وأضاف أنّ ميزان المياه خاسر حالياً ما يستوجب رفع كفاءة الري وتجاوز العجز وتقليل الاستهلاك باستخدام تقنيّة التقيط بشكل خاص. وأشار

ختاماً إلى أن لغة أهداف التنمية المستدامة جديدة نسبياً بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية، نتيجة الانقطاع لفترة عن العالم الخارجي.

18- وأفاد ممثل السودان بأنّ دولته تعاني من عدم مساواة في توزيع المياه. فرغم الثروة الكبيرة التي تتراوح بين 10 و40 مليار متر مكعب من المياه، يبقى توزيعها غير متساوٍ بين السكّان. فالمناطق البعيدة عن النيل تعتمد على مياه الأمطار ما يزيد من قابلية تأثرها بالشح. ومن السبل التي تعتمد عليها الدولة لسد الفجوة في الحصول على خدمات المياه حصاد الموارد المائية لإعادة توزيعها على نحو أكثر عدالة. وأشار إلى أكبر التحديات في قطاع المياه ولا سيما عدم إشراك أصحاب المصلحة في الخطط التنموية والنزوح.

19- وأعلنت ممثلة العراق عن تشكيل لجنة تضم ممثلين من الوزارات المعنية في العراق لتقييم الهدف المتعلق بالمياه النظيفة. وأعدت الدولة، بالتعاون مع شركاء عالميين، دراسة لوضع خريطة طريق لقطاع المياه للفترة 2015-2035. ونوّهت بهدف الدولة الرامي إلى تأمين مياه نظيفة للشرب والزراعة، مشيرة إلى أنّ التقدّم المحرز لا يزال بطيئاً في ظلّ الشحّ الكبير الذي تعاني منه البلاد وما تعرّضت له من تدمير للبنية الأساسية وهي تعمل اليوم على إعادة تأهيلها.

20- وأوضح ممثل دولة فلسطين الوضع الخاص الذي يفرضه الاحتلال إذ يحول دون تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق التنمية المستدامة في غياب الموارد اللازمة وعدم القدرة على السيطرة على مصادر المياه. وأشار إلى أنّ دولته تسعى إلى وضع استراتيجيات قصيرة المدى، لمدة 3 سنوات، ومع ذلك تبقى المياه الجوفية في غزة بغالبيتها غير صالحة للاستخدام، ما يزيد من الحاجة إلى محطات لتحلية المياه ومعالجتها تستلزم استثمارات وتمويل، وهذا ما يطرح التحدي الأكبر. وأكد ممثل فلسطين على ضرورة تعزيز الترابط والتعاون بين الدول العربية لا سيما في تبادل البيانات المتعلقة بالمصادر المتاحة في كل دولة.

21- وأفاد ممثل قطر بأنّ دولته حريصة على تنفيذ أطر التنمية المستدامة في مجالي المياه والمناخ منذ عام 2008، وقد وضعت استراتيجية تتضمن 26 مبادرة. وأشار إلى أنّ مياه الشرب مصدرها بشكلٍ كامل البحر، كما تحاول قطر أن تستفيد قدر الإمكان من الموارد الطبيعية من خلال تحويل المياه الجوفية إلى مياه للشرب.

22- وأشارت ممثلة الكويت إلى أنّ دولتها ملتزمة بالهدف 6 وهي تقدّم مياهاً مطابقة لمواصفات منظمة الصحة العالمية في جميع المناطق ما عدا غير المأهولة منها. وأفادت بأنّ التحدي الأكبر يكمن في إدارة الطلب على المياه، إذ أنّ نسب الاستهلاك الوطني هي الأعلى عالمياً، ودولة الكويت تعمل على تنظيم حملات توعية فعالة لترشيد استخدام المياه.

23- وأشار ممثل مصر إلى أنّ التحدي الأكبر في دولته هو الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المائية، علماً أنّ القطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه في البلاد. كما أشار إلى النقص في البيانات المتوفرة في هذا المجال. وأفاد بأنّ الدولة ألزمت جميع المدن على الساحل بتحلية مياه البحر لتزويد السكان بالموارد المائية، كما تعمل على إشراك المزارعين في اعتماد نظم الري الحديثة وتعميم التجارب الرائدة وزيادة الوعي بهدف ترشيد استخدام المياه في الزراعة، وقد نجحت هذه التجربة في تحقيق الأهداف المرجوة. وأشار إلى آلية التعاون الثنائي مع السودان بشأن المياه المشتركة لنهر النيل. وأوضح ممثل مصر، رداً على تساؤلات من أعضاء اللجنة، أنّ البلاد توصلت إلى معالجة 60 في المائة من مياه الصرف الصحي وهي تمزج مع المياه العذبة حسب متطلبات القانون المصري لمعالجة المياه وتستخدم لري الزراعات الشجرية، وتتولى وزارة الإسكان مسؤولية تحلية مياه البحر.

24- واستعرض ممثل المملكة العربية السعودية جهود المملكة لتحقيق مقاصد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، إذ أنها اتخذت أكثر من خطوة بهذا الشأن في السنوات الماضية، آخرها اعتماد استراتيجية المياه 2020-2030 التي تتضمن 10 برامج، وهي ملزمة لجميع العاملين في القطاع والمنظمات التابعة له. وتضمن الاستراتيجية الوصول الى كميات كافية من المياه عالية الجودة، وتحسين إدارة الطلب على المياه، والمحافظة على مصادر المياه، وضمان تنافسية قطاع المياه، وتأمين جهوزية القطاع في حالات الطوارئ، ووضع لوائح تنظيمية. ومع ذلك، ما زالت المملكة تحتاج إلى ما لا يقل عن 10 مليار متر مكعب من المياه لتلبية احتياجات سكانها، ولذلك وضعت الوزارة المختصة خطة متكاملة توازن بين العرض والطلب وتشمل جميع مصادر المياه المتاحة من مياه سطحية وجوفية ومياه محلاة ومياه السدود.

25- وأشار ممثل موريتانيا إلى أنّ دولته تتمتع بوفرة المياه، إلا أن المساحات الشاسعة تعوق مشاريع البنى الأساسية وتُضعف توصيل السكان بشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي. وأفاد بأن الدولة وضعت خطة قطاعية كجزء من استراتيجية وطنية ترمي إلى تحقيق النمو والرفاه للجميع. كما نجحت في تنفيذ مشروع لصرف مياه الأمطار. وتوقّف عند التحدي الأكبر الكامن في النمط الأفقي للتوسع السكاني ما يزيد من الضغط على البنى الأساسية لا سيما في إمدادات الصرف الصحي ما يستلزم تمويلًا مكثفًا للمشاريع اللازمة.

باء- التعاون الإقليمي في مجال تغيير المناخ في المنطقة العربية

1- المركز العربي لسياسات تغيير المناخ: نهج متكامل تجاه تغيير المناخ (البند 8 من جدول الأعمال)

26- تناولت اللجنة في إطار هذا البند الوثيقة [E/ESCWA/C.4/2019/6](#)، وقدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً عن المركز العربي لسياسات تغيير المناخ والنهج والشراكات المتكاملة التي اتبعتها لتوسيع نطاق عمل الإسكوا في مجال تغيير المناخ من خلال تعزيز قدرة الدول العربية على التعامل مع الآثار المترتبة على تغيير المناخ ومعالجتها من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وأوضحت أنّ المركز يوحد مختلف أبعاد عمل الإسكوا في مجال تغيير المناخ تحت مظلة مشتركة. وقد نُفذت أنشطة عديدة لدعم المركز من بعثات فنية واستشارية، واجتماعات، وورشات عمل باستخدام موارد من خارج الميزانية ومن البرنامج العادي للتعاون الفني. واستعرضت الأنشطة المخطّط لها، ولا سيما المشاركة في المنتديات العالمية والإقليمية وعقد اجتماعات وورش عمل بالتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين.

27- وتعليقاً على ما تقدّم، أفاد ممثل المملكة العربية السعودية بأنّ عدد الدورات كبير ومن الضروري عند تنظيم أي دورة، إعلام الجهات المعنية بقائمة المشاركين والمخططات والاستفادة المتوقعة. كما أشاد ممثل الأردن بالمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيير المناخ على الموارد المائية وقابليّة تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) ودعا الدول إلى الاستفادة منها بالتعاون مع الإسكوا لدعم الاستراتيجيات الوطنية لإدارة المياه.

28- وفي معرض الرد، أوضحت الأمانة التنفيذية أنّ عدد الدورات كبير بالفعل، إذ قامت الإسكوا بتنظيم العديد من الدورات المتناسقة مع الاستحقاقات الدورية في المفاوضات العالمية. وأوضحت أن اختيار المشاركين في دورات التدريب يتوقف على الموضوع، فقد دعت مثلاً إلى دورات بناء القدرات للتفاوض على تغيير المناخ ممثلي وزراء البيئة والخارجية الذين يمثلون بلدانهم في المفاوضات العالمية. وفيما يتعلق بمبادرة ريكار تقدّمت الأمانة التنفيذية بالشكر إلى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على الدعم المالي الذي قدمته وأكدت أن الأمانة التنفيذية تقوم بمساعدة الدول على تقليص نطاق مخرجات ريكار من خلال الدورات التدريبية الوطنية.

2- الترابط بين تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربيّة
(البند 9 من جدول الأعمال)

29- نظرت اللجنة في إطار هذا البند في الوثيقة E/ESCWA/C.4/2019/7. وعرض ممثل الأمانة التنفيذية أوجه التشابه والاختلاف بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ، مشيراً إلى المجالات المتعددة للربط بين المجالين، وإلى دراسة متخصصة قامت بها الإسكوا في هذا الإطار. وأكد على أهمية الربط للوصول إلى التكامل، من دون إغفال أهمية الدعم السياسي والمالي. وتطرّق إلى مسح شامل للاستراتيجيات على المستوى الوطني، قامت به الإسكوا في إطار مبادرة ريكار. وأكد على أهمية المنتدى العربي لتوقعات المناخ في إجراء التوقعات الموسمية والتواصل مع القطاعات المختلفة لمناقشة آثار تغيّر المناخ على كلّ منها. واختتم العرض بتوصيات أهمها تعزيز التنسيق والاتساق بين المجتمعات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ.

30- وأشار ممثل مصر إلى أهمية أن تستفيد الدول من الأنشطة التي تنفذها الإسكوا، وأعاد التأكيد على ضرورة التواصل مع جهة تنسيق واحدة. وتوقّف ممثل الجمهورية العربية السورية على نطاق الحد من مخاطر الكوارث باعتباره قضية مشتركة بين عدّة قطاعات. وأفاد ممثل المملكة العربية السعودية بضرورة التركيز على بعض الدول العربية في ما يتعلق بالسيول والفيضانات، كما تمنى التركيز على موضوع العواصف الترابية والرملية. واتفق المشاركون على ضرورة تعميم الإسكوا للوضع المؤسسي في كلّ بلد وأهمية أن تبذل الدول الأعضاء، من جهتها، مجهوداً لتعزيز التواصل.

31- وفي معرض الرد، اقترح ممثل الأمانة التنفيذية تشكيل لجنة تهتمّ بكلّ موضوع من مواضيع الحد من مخاطر الكوارث.

جيم- التقدم المحرز منذ الدورة السابقة للجنة

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثانية عشرة
(البند 10 من جدول الأعمال)

32- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/C.4/2019/8 عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثانية عشرة التي عقدت في عمّان من 22 إلى 24 آذار/مارس عام 2017. وقدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً تناولت فيه برامج التدريب وورش العمل واجتماعات فرق الخبراء التي نظمتها الإسكوا بموجب توصيات اللجنة، والتدابير التي اتخذتها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في إطار مبادرة MDG+. كما ذكرت بجهود الإسكوا لتنمية القدرات على مفاوضات تغيّر المناخ، وتنفيذ البرامج ضمن إطار سنداى واتفاقية باريس، وبالتقارير التي أعدتها. وأفادت أيضاً بمساهمة الإسكوا في إعداد خطة الأمين العام للعقد الدولي للعمل: الماء من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، وبدعم المبادرة العربية بشأن ترابط الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية، وإطلاق موقع مبادرة ريكار وبوابة البيانات التابعة له. واقترح رئيس اللجنة إرجاء التعليقات إلى ما بعد عرض البند 11 من جدول الأعمال.

2- تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية
(البند 11 من جدول الأعمال)

33- عُرضت في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/C.4/2019/9 عن تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية. واستعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية أهم الأنشطة التي نفذتها الإسكوا لتحقيق الإنجازات المتوقعة ضمن البرنامج الفرعي 1 للفترتين 2016-2017 و2018-2019، من تنظيم اجتماعات فرق خبراء متخصصة وإعداد تقارير مواضيعية، ومواءمة الخطط الوطنية للدول مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تطبيق نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وأشارت إلى الدعم المقدم للعمليات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وللمنتديات المتعلقة بالموارد المائية، وللمشاريع الميدانية في إطار مبادرة ريكار، وإلى أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية.

34- وفي معرض التعليقات، أثنى رئيس اللجنة والمشاركون على الجهود التي بذلتها الإسكوا، كما شكروا جميع أعضاء الأمانة التنفيذية على نجاح الدورة الثالثة عشرة للجنة الموارد المائية.

دال- قضايا برنامجية

1- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية
من أجل التنمية المستدامة
(البند 12 من جدول الأعمال)

35- تناولت اللجنة في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/C.4/2019/10، وأفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن الهدف الرئيسي للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 هو دعم الدول الأعضاء في تحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء، واتخاذ إجراءات رشيدة للتصدي لتغير المناخ. وأشارت إلى أن الأمانة التنفيذية ستعمل مع الدول الأعضاء على تحسين إدارة الموارد الطبيعية واجتذاب مصادر التمويل المحتملة وتعزيز القدرة على وضع سياسات متكاملة، والنهوض بالزراعة المستدامة، من خلال تيسير الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، وتوليد المعرفة ونقلها، وتقديم الخدمات الفنية. وأعلنت أن الإسكوا ستبشر بإعداد الخطة البرنامجية لعام 2021 في أيلول/سبتمبر 2019 ودعت أعضاء اللجنة إلى تقديم اقتراحاتهم بشأن المجالات ذات الأولوية في إطار البرنامج الفرعي 1 المعني بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.

36- وفي معرض التعليق، أشاد المشاركون بأنشطة الإسكوا وأثنوا على جهودها المبذولة، وأعربوا عن امتنانهم لما تقدم في العرض.

2- موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة الموارد المائية
(البند 13 من جدول الأعمال)

37- من المقرر أن تعقد لجنة الموارد المائية دورتها الرابعة عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت في عام 2021. وستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الجهات المعنية لتحديد الموعد المحدد للدورة.

3- ما يستجد من أعمال
(البند 14 من جدول الأعمال)

38- لم يتناول المشاركون أية مسائل مستجدة في إطار هذا البند.

4- اعتماد توصيات لجنة الموارد المائية في دورتها الثالثة عشرة
(البند 15 من جدول الأعمال)

39- اعتمدت لجنة الموارد المائية، في جلستها الختامية، التوصيات الصادرة عن دورتها الثالثة عشرة.

ثالثاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

40- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها الثالثة عشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 27 و28 حزيران/يونيو 2019.

باء- الافتتاح

41- افتتح الدورة ممثل السودان، بصفته رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة الموارد المائية. فرحّب بالمشاركين معرباً عن شكره وتقديره لجميع الذين سهروا على إعداد وتنظيم هذا الاجتماع، وللجمهورية اللبنانية والإسكوا على حفاوة الاستقبال والاستضافة. وتطرّق إلى دور هذه اللجنة كمنبر للشراكة والتنسيق، ومرصد للمعلومات. وأشار إلى أنّ أعضاء اللجنة نفّذوا التوصيات التي اتخذت في الدورة الأخيرة، ومع ذلك ما زالت الموارد المائية عرضةً لمخاطر عدة من عوامل طبيعية، مثل تغيّر المناخ، وعوامل غير طبيعية مثل الاستخدام غير الرشيد للمياه. وأضاف أنّ هذه الدورة ستتمحور حول كيفية التصدي لهذه المخاطر. وختم كلمته بتجديد الشكر لكل أعضاء اللجنة وللإسكوا على الدعم خلال توليه رئاسة الدورة الثانية عشرة للجنة الموارد المائية.

42- وألقت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا، وبعد أنّ رحّبت بأعضاء اللجنة، أشارت إلى أنّ سبعة أهداف، من أصل سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمياه وإدارتها. فإدارة الموارد المائية وتأمين خدمات الصرف الصحي بكلفة مقبولة للجميع هو أساس في التنمية المستدامة. ولكن في المنطقة العربية تحديات متنوّعة من استنزاف المياه المتجددة نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري والنشاط الاقتصادي، والاعتماد على مصادر مياه مشتركة معظمها من خارج المنطقة، وعدم كفاية معالجة مياه الصرف الصحي، والتأثر بتغيّر المناخ. وأكدت على أهمية التنسيق والعمل الإقليمي لمواجهة هذه التحديات، وعلى أهمية مؤازرة العمل المؤسسي المشترك بين قطاعي المياه والطاقة. وختمت كلمتها بدعوة أعضاء اللجنة إلى مناقشة أولويات العمل لتحقيق تنمية مستدامة لا تهمل أحداً.

جيم- الحضور

43- حضر الدورة ممثلون عن إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، هي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان وجمهورية العراق وسلطنة عُمان ودولة فلسطين

ودولة قطر ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

44- وفقاً للمادة 18 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية، المعمول به في الأمم المتحدة. وتنتخب سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك" (*). وبناءً عليه، تسلمت رئاسة الدورة الثالثة عشرة للجنة الموارد المائية سلطنة عُمان، نظراً لتعذر جمهورية العراق عن الرئاسة. وتولّى ممثلاً جمهورية السودان ودولة فلسطين منصبي نائب الرئيس، وممثل دولة قطر منصب المقرر.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

45- أقرت لجنة الموارد المائية، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة [E/ESCWA/C.4/2019/L.1](https://www.escwa.org/Document/E/ESCWA/C.4/2019/L.1).

(*) الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد علي صبح
أمين عام وزارة المياه والري
وزارة المياه والري

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد الأخرس
معاون وزير الموارد المائية للشؤون الفنية
وزارة الموارد المائية

جمهورية السودان

السيد أبو عبيدة بابكر احمد حسن
مدير عام إدارة الهيدروليكية ومصادر المياه
مركز البحوث الهيدروليكية
وزارة الموارد المائية والري والكهرباء

جمهورية العراق

السيدة ميعاد هاتو هاشم
معاون مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة
وزارة الموارد المائية

السيدة سارية ليث إبراهيم
معاون رئيس مهندسين
دائرة التخطيط والمتابعة

سلطنة عُمان

السيد راشد بن يحيى بن حمدان العبري
مدير عام مساعد
المديرية العامة لتقييم موارد المياه
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

السيدة جوخة بنت خميس بن خلفان الهنائي
رئيسة قسم معالجة بيانات موارد المياه
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

دولة فلسطين

السيد زياد دراغمة
مدير مشاريع
وحدة إدارة المشاريع
سلطة المياه الفلسطينية

دولة قطر

السيد فهد يوسف تلفت
مدير شؤون شبكات المياه
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)

السيد موسى إبراهيم أحمد
مهندس تشغيل محطات مياه
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)

السيدة هدى بنت عبدالله أحمد الكندري
محلل موارد مائية
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء)

دولة الكويت

السيدة مها يوسف الهاجري
مدير إدارة مشاريع المنشآت المائية
وزارة الكهرباء والماء

السيدة سارة المطيري
مدير إدارة الأعمال الكيميائية
وزارة الكهرباء والماء

جمهورية مصر العربية

السيد رجب علي عبد العظيم محمد
وكيل أول
وزارة الموارد المائية والري

السيد يوسف عبدالله الغامدي
مدير إدارة تكامل الأنظمة المائية
وكالة الوزارة لشؤون المياه
الإدارة العامة للموارد المائية
وزارة البيئة والمياه والزراعة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الله عالي
مكلف بمهمة
وزارة المياه والصرف الصحي

المملكة العربية السعودية

السيد أبراهيم محمد سلطان
مهندس جيولوجي
مدير إدارة تكامل الأنظمة المائية
وكالة الوزارة لشؤون المياه
وزارة البيئة والمياه والزراعة

السيد محمد عبد الرزاق
مستشار إدارة الموارد المائية
وكالة الوزارة لشؤون المياه
وزارة البيئة والمياه والزراعة

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/C.4/2019//INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.4/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.4/2019/L.2
دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية	4	E/ESCWA/C.4/2019/3
تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/C.4/2019/4
التربط بين الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/C.4/2019/5
المركز العربي لسياسات تغير المناخ: نهج متكامل تجاه تغير المناخ	8	E/ESCWA/C.4/2019/6
التربط بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.4/2019/7
تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها الثانية عشرة	10	E/ESCWA/C.4/2019/8
تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية	11	E/ESCWA/C.4/2019/9
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة	12	E/ESCWA/C.4/2019/10
قائمة الوثائق		E/ESCWA/C.4/2019/INF.2